

برنامج التحكم في التلوث الصناعي المرحلة الثالثة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)

خلفية عامة:

يعد برنامج التحكم في التلوث الصناعي هو اكبر مشروع على مستوى الشرق الاوسط فى مجال مكافحة التلوث الصناعى واستخدام تكنولوجيا الانتاج الانظف فى الصناعة المصرية.

أهداف البرنامج:

١. تقديم دعم فنى ومالى للمنشآت الصناعية على مستوى الجمهورية للتوافق مع القوانين البيئية لتحسين ظروف البيئة المحلية وبيئة العمل داخل المصانع.
٢. تنفيذ مشروعات للحد من التلوث الصناعي تشمل مشروعات معالجة نهاية الإنبوب بالإضافة الى تنفيذ مشروعات الإنتاج الأنظف واستخدام أفضل التقنيات المتاحة.
٣. وضع نظام معتمد فى السوق المحلى لتمويل مشروعات الحد من التلوث الصناعى.
٤. تعزيز تطبيق آليات السوق ودور البنوك فى تمويل الاستثمارات فى مجال الحد من التلوث.
٥. التركيز على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كأولوية وذلك لتشجيعهم على الإستثمار فى مشروعات الحد من التلوث الصناعى لإستدامة عملياتهم وتوسيعها.

□ سيكون البرنامج متاحاً للقطاعات التالية:

شركات القطاعين العام والخاص التى تتمتع بالجدارة الإئتمانية بما فى ذلك الشركات الدولية فى المناطق الأكثر تلوثاً بجميع محافظات مصر.

الاشتراطات الخاصة بالبرنامج:

١. أن يكون لدى الشركة مشكلة بيئية مع وجود أولوية للشركات التي تقع في واحدة من المناطق الأكثر تلويثاً ، حيث يؤثر تلوث الهواء أو المياه سلبا على السكان والبيئة المحيطة.
٢. يؤدي تنفيذ المشروع المقترح الى توافق الشركة مع القوانين البيئية في مجال تلوث الهواء أو الماء أو تحسين إدارة المخلفات الصناعية، على أن يحقق المشروع المقترح تخفيض 50% على الأقل في الحمل الكلي لواحد على الأقل من الملوثات المستهدفة ذات الأولوية.
٣. تكون الشركة ذات وضع مالي جيد و جدارة ائتمانية تسمح بتمويل المشروع المقترح.
٤. يجب أن يزيد عمر الشركة عن خمس سنوات.
٥. يجب أن لا تقل فترة إسترداد قيمة المشروع المقترح عن عامين.
٦. يحقق المشروع المقترح تخفيض 50% على الأقل في الحمل الكلي لواحد على الأقل من الملوثات المستهدفة ذات الأولوية، كما يتم تحقيق معايير قوانين البيئة كحد أدنى مع إمكانية الوصول الى التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي، ينبغي لمشاريع بيئة العمل وإدارة المخلفات الإنتقال من حالة عدم التوافق الى التوافق مع قوانين البيئة.
٧. حجم القرض لتنفيذ المشروع المقترح ما بين ٢٠٠ الف الى ١٥ مليون يورو أو ما يعادلها من العملات الأخرى كحد أقصى للمنشأة الصناعية.

الجهات المشاركة في التمويل:

- بنك الاستثمار الاوروبي
- بنك التعمير الألماني
- الحكومة المصرية
- الوكالة الفرنسية للتنمية
- المفوضية الأوروبية

أولاً: المكون التمويلي:

يهدف هذا المكون إلى تقديم حزمة تمويلية ميسرة للمنشآت الصناعية لقطاعي العامة والخاص ويعد البنك الأهلي المصري هو البنك الرائد لإتاحة هذا التمويل للمشروعات البيئية بالمنشآت الصناعية. يُشترط أن تقوم الشركة بتمويل لا يقل عن ١٠% من القيمة الإجمالية للمشروع المقترح والتي تشمل الأعمال الإنشائية والجمارك والضرائب. ويتم تقسيم المتبقي من إجمالي تكلفة المشروع إلى ١٠-٢٠% منحة، و ٨٠ - ٩٠% قرض تجارى بفترة سماح من سنة إلى سنتين وفترة استرداد حتى ٨ سنوات.

البنوك المشاركة

- البنك الأهلي المصري
- بنوك مشاركة أخرى (سيتم تحديدها بالاتفاق مع البنك الأهلي)

ثانياً: مكون الدعم الفني و المؤسسى:

يهدف هذا المكون إلى تقديم الدعم الفني للصناعة للعمل على رفع الكفاءة وتحسين الأداء البيئي. كما يساهم في دعم قدرات الجهات المسئولة على تطبيق القوانين البيئية و كذلك دعم جهود الوعي البيئي من خلال الأعلام و الجمعيات الأهلية.

مشروع التحكم في التلوث الصناعي (المرحلة الثالثة)

وزارة البيئة - جهاز شئون البيئة

٣٠ طريق مصر حلوان الزراعي - المعادى - القاهرة

تليفون / فاكس: ٢٥٢٦١٤٢١ - ٠٢

